

شخص مرتبط بالنظام القديم. المناخ هناك ليس عادلاً."

وقال روس كي. رقابي وهو محام إيراني في بيفرلي هيلز بولاية كاليفورنيا الأمريكية إن الأمل الوحيد في استعادة أي شيء هو دفع المال لوكلاء ذوي صلات رقيقة في إيران. وأضاف المحامي الذي يقول إنه تولى 11 قضية مصادرة عقارات كانت سناد طرفا فيها "بعد أن تدفع للجميع يصل مجموع ما دفعته إلى 50 في المئة" من قيمة العقار.

وقال رجل أعمال إيراني يقيم الآن في الخارج وطلب عدم الإفصاح عن اسمه لأنه ما زال يزور إيران إنه حاول قبل عامين بيع قطعة أرض قرب طهران تملكها أسرته منذ أمد طويل فأبلغته السلطات المحلية بأنه يحتاج إلى "خطاب عدم ممانعة" من سناد.

وقال رجل الأعمال إنه ذهب إلى مكتب سناد المحلي فطلب منه دفع عدة مئات من الدولارات رشوة للموظفين كي يعثروا على ملفه ويعجلوا العملية. وأضاف أنه أبلغ بعد ذلك بأن عليه أن يدفع رسوما لأن سناد وفرت "الحماية" لأرض أسرته من واضعي اليد على مدى عشرات السنين. وستقدر الرسوم بما بين 2 و2.5 في المئة من قيمة العقار عن كل سنة.

وأرسلت سناد خبيراً مئتماً لتحديد قيمة العقار الحالية. وقدر ثمن العقار بمبلغ 90 ألف دولار. وقال رجل الأعمال إن رسوم الحماية بلغت إجمالاً 50 ألف دولار.

وأضاف إنه رفض دفع المبلغ وقال إنه لا دليل على أن سناد فعلت شيئاً لحماية الأرض. وقال إن ممثلي سناد رفضوا التزحزح عن المبلغ لكنهم عرضوا تسهيل الدفع ببيع الأرض وأخذ الرسوم من ثمنها. وقال إنه وكل محامياً فنصحته بدفع الرسوم وهو ما فعله على مضض العام الماضي.

ولم تكن هذه مواجهة أسرة رجل الأعمال الوحيدة مع سناد. وقال إن شقيقته التي تقيم في طهران أبلغته أخيراً بأن ممثلي سناد طرقت أبواب الشقق في مجمعها السكني شقة شقة وطالبوا السكان بإبراز حجج ملكيتهم لوحدهم السكنية.

وفي مقابلات مع عدة إيرانيين آخرين استولت سناد على عقارات لأسرهم وصفوا ما تعرضوا له قائلين إن رجالاً حضروا إلى المكان مهددين باستخدام العنف ما لم يخلوا العقار على الفور. وقال رجل إنه خلال الحادث الذي وصف له وقفت امرأة مسنة من أفراد الأسرة مذهولة والعمال يخرجون كل الأثاث من منزلها.

وتفيد الرواية التي أبلغ بها بأن المرأة جلست على سجادة رافضة أن تتحرك وقالت متوسلة "ماذا أفعل؟ أين أذهب؟"

"ثم انحنوا ورفعوها بالسجادة وخرجوا بها."

"وراء الأبواب"

ومنحت عدة مؤسسات إيرانية أخرى مثل "بونيد مستضعفان" (مؤسسة المستضعفين) السلطة القانونية لمصادرة بعض العقارات. وتتسم تلك المؤسسات عموماً بالصراحة في عملها فتدرج أسماءها وشعاراتها في إعلانات بيع العقارات. أما دور سناد في المصادرة فأكثر تخفياً.

ووجدت رويترز أنه لا شعار سناد ولا اسمها الكامل يظهران في إعلانات الصحف عن المزادات القادمة وإنما تستخدم الهيئة عنواناً غامضاً لا يوضح أن البائع مرتبط بسناد. وعندما اتصل مراسل بأحد أرقام الهاتف المدونة في إعلان في مايو أيار بخصوص عقار في مدينة مشهد بشمال البلاد استمع إلى رد

مسجل يقول "لقد اتصلت بستاند إجرابي فرمان حضرت إمام."

وكثير من إعلانات الصحف التي عثرت عليها رويترز تحيل القارئ أيضا إلى موقع على الإنترنت للاستزادة من المعلومات. ولا يحوي هذا الموقع اسم ستاند الكامل أيضا. وتكشف سجلات ملكية مواقع الإنترنت عن أن الموقع الذي يعرض قوائم بالمزادات الخاصة بكثير من أنواع السلع المصادرة - بما في ذلك قوارب ودراجات نارية وأجهزة تلفزيون مسطحة الشاشة وسيارات بل وأسمدة - مسجل باسم مكتب في طهران. وعندما اتصل مراسل بالمكتب أكد له متلقي المكالمات أنه مكتب ستاند.

وبعض العقارات التي تسيطر عليها ستاند مصادرة من أقليات دينية من بينها الطائفة البهائية. والبهائية ديانة نشأت في إيران وتعتبرها الجمهورية الإسلامية بدعة ضالة. وأصبح البهائيون أكثر الطوائف الدينية تعرضا للاضطهاد في إيران ويمنع بعضهم من تولي الوظائف ودخول الجامعات. كما تتعرض متاجر البهائيين ومقابرهم للتخريب.

وتبين أرقام جمعها المجلس البهائي العالمي وهو منظمة غير حكومية أن ستاند كانت تحتل 73 عقارا مصادرة من أبناء الطائفة حتى 2003 وهذه أحدث بيانات متاحة. وكانت قيمة العقارات وقتها 11 مليون دولار.

ولا يتضمن هذا الرقم إلا جزءا يسيرا من قيمة عقارات البهائيين التي استولت عليها ستاند. فالقائمة لا تشمل عدة عقارات كانت تخص بهائيا اسمه أمين الله كثيرائي. وتقول ابنته هايدة كثيرائي التي تقيم الآن في تورونتو إن ستاند لاحقت ممتلكات أسرتها على مدى ما يزيد على 20 سنة.

وقالت إن أباه كان يملك منزلا وأرضا حول مدينة همدان في شمال غرب إيران. وفي أوائل التسعينات صادرت ستاند نحو 750 هكتارا (نحو 1853 فدانا) هي كل ممتلكات الأسرة من الأراضي في المنطقة. وتتهم سجلات المحكمة التي توثق الاستيلاء على العقارات والتي راجعتها رويترز كثيرائي بالتعاون مع حكومة الشاه السابقة. وتقول ابنته إن أباه لم تكن له قط أي علاقات بحكومة الشاه.

وحاول كثيرائي مناشدة السلطات الحكومية فكتب خطابا إلى لجنة برلمانية في 1993 يقول فيه إنه مستهدف بسبب ديانته وحدها.

وفي رد اطلعت عليه رويترز استشهد ممثل للجنة بالمادة 13 من الدستور الإيراني التي تقول إن الزرادشتيين واليهود والمسيحيين هم وحدهم المعترف بهم كأقليات دينية ولهم حق ممارسة شعائرهم الدينية في حدود القانون. وأفاد الخطاب بأن "الديانة البهائية ليست من بين الأقليات الدينية". ورفضت اللجنة النظر في قضيته.

ولم تتوقف ستاند عند هذا الحد. وتقول ابنته إن ممثلي الهيئة حضروا بعد عدة سنوات إلى منزل من ثلاثة طوابق في وسط طهران ظلت أسرتها تملكه طوال 44 سنة. وكان كثيرائي آنذاك يقيم في طابقه الأرضي ويؤجر الطابقين العلويين.

وأفادت ابنته بأن ممثلي ستاند ادعوا أن مالك المنزل غادر البلاد وتركه. وأبلغ كثيرائي ممثلي ستاند مرارا بأنه يملك المنزل. وانصرفوا لكن ستاند سرعان ما بدأت الإجراءات القضائية للاستيلاء على المنزل.

وتوفي كثيرائي في 2008. وظلت ستاند على مدى السنوات الخمس الماضية تحاول إجلاء شاغلي الوحدات السكنية ومن بينهم ابن كثيرائي مستصدرة اخطارات قضائية ومهددة بتغريمهم. وقالت ابنة كثيرائي "في كل ركن في هذا البيت ذكريات لنا. كنت آخذ أبنائي إلى هناك كل جمعة لنرى الأسرة."

وتساءلت "ماذا فعلت أسرتي لتستحق هذه المعاملة. نحن نعرف أن الإسلام دين سلام. لكن كيف يمكن

لحكومة تزعم أنها حكومة إسلامية أن تسمح بحدوث هذا."

وقال محمد نيري وهو محام كان يعمل في إيران حتى عام 2010 ويعيش الآن في بريطانيا إنه تولى قضية مرتبطة بستاذ صودر فيها منزل رجل مسلم استنادا لأسباب من بينها شائعات بأنه اعتنق البهائية وله علاقات بالملكية.

وانتقل الرجل إلى الولايات المتحدة بعد قليل من ثورة 1979 لكن نيري امتنع عن الإفصاح عن اسمه لأنه ما زال له أقارب في إيران. واستولت الحكومة الجديدة على منزله في أحد أحياء طهران الراقية.

وقال نيري "شائعة البهائية كانت من بين دوافع هذا. وجدوا أن هذا البيت خال وأن المالك غادر البلاد فجأؤوا واستولوا على المكان." وفي حوالي عام 1990 سلم العقار لستاذ التي باعته في مزاد.

وقال نيري إن ابن المالك اتصل به في 2008. وكان الرجل قد توفي بحلول ذلك الوقت. وقال الابن للمحامي إن والده لم يعتنق البهائية قط ولم تكن له أي علاقات مع الملكية وإنه يريد تبرئة اسم أبيه ومحاولة استعادة البيت.

وأضاف نيري أنه قدم شكوى ضد ستاد والمالك الحالي وكسب طعنه في المصادرة. وحصل في نهاية المطاف على أمر قضائي بإعادة العقار إلى الابن.

لكن ستاد رفضت أن تعيد المنزل ما لم يقدم الابن "خمسا" حسب الشريعة. وقال نيري إن المبلغ كان إجمالا 50 ألف دولار أي خمس تقدير قيمة العقار. وأفاد المحامي بأن الابن لم يكن له خيار ودفع المبلغ.

وقال رقابي المحامي المقيم في كاليفورنيا إنه أيضا كسب عددا من قضايا مصادرة العقارات التي كانت ستاد طرفا فيها. لكنه قال إنه لم يكن من بينها قضية سهلة فالعقبات التي تكتنفها لا تقتصر على فك التشابك في ملكية العقار والطعن في قرارات قضائية مضى عليها عشرات السنين بل تشمل كذلك تحديد الأشخاص ذوي الصلات بصاحب القرار الأساسي ودفع المال لهم.

وأضاف "الشغل الحقيقي هو ما يدور وراء الأبواب. عليك أن تجد الشخص المناسب."

وقال رقابي إن موكله يتحملون دفع الأتعاب المختلفة وكلها "خاضعة للتفاوض" وقد تصل إلى ملايين الدولارات.

وأضاف أنه دائما ما ينصح موكله الذين يبيع عقاراتهم على يدي ستاد بأن يحاولوا استعادة بعض عوائد البيع نقدا. "هذه نصيحتي لهم: لا تكن غبيا وتحاول استعادة عقارك."

"تعالوا اقتلوني"

تقول وحدة الحق وهي بهائية إن عدة مؤسسات إيرانية كانت ضالعة في قضيتها على مدى السنين لكن لم يكن أي منها أكثر عنادا من ستاد.

وقالت إن مشاكلها بدأت في عام 1981 عندما بدأ زوجها العمل في شركة تسمى أسان جاز كان من بين أسباب إنشائها مساعدة العاطلين من أبناء الطائفة.

وفي سبتمبر أيلول 1981 ألقى القبض عليه وسجن في طهران. وأفادت وحدة الحق بأنه بعد خمسة أشهر حكم عليه رجل دين في محكمة بالإعدام دون الحق في استئناف الحكم. وأعدم في فبراير شباط 1982.

وقالت بصوت متهدج "ضرب بتسع رصاصات."

واحتجاجا على إعدام زوجها بدأت تكتب خطابات لكبار المسؤولين الحكوميين بما في ذلك خامنئي الذي كان آنذاك رئيس إيران. وقالت إنها سجنّت ثلاثة أشهر في عام 1985.

واستمرت احتجاجاتها بما في ذلك اتصال هاتفي بمكتب خامنئي. وقالت "ظللت أرجوهم أن يسجلوا صوتي وأن ينفقوا رسالتي لخامنئي." وأضافت أنه بدلا من ذلك سجل الموظف المحادثة وسلم الشريط إلى وزارة المخابرات.

وتؤيد إخطارات قانونية ومراسلات رسمية اطّلت عليها رويترز رواية الأرملة لما حدث بعد ذلك. ففي وقت لاحق أمرت محكمة بمصادرة شقق أسرتها في منطقة راقية في شمال طهران. وقالت إن أبناءها كانوا خارج البلاد آنذاك واتهمهم أمر المحكمة بالدعوة للبهائية في الخارج.

وطالبت مؤسستان إيرانيّان وحدة الحق بتسليمهما عقاراتها. وقالت إنها رفضت وتخلت المؤسستان عن المسألة في نهاية الأمر.

ثم دخلت ستاد الصورة في 1991. وأجازت لها محكمة أخرى مصادرة عقارات الأسرة في طهران ومدينة شيراز في جنوب البلاد.

وتقول وحدة الحق إن ممثلي ستاد جاؤوا إلى شقتها وهددوها بالضرب إذا لم تغادرها. وقالت "بل وكور أحدهم قبضته في إحدى المراحل ليلاكمني. قلت لهم تعالوا اقتلونني."

وفي يناير كانون الثاني 1992 كتبت ستاد إلى مكتب السجل العقاري تطلب رفع أسماء أبناء وحدة الحق من حجج ملكية الشقق. وبعد ذلك بعام بعثت ستاد بخطاب إلى وحدة الحق تعرض عليها بيعها إحدى الشقق.

وقالت إن ستاد باعت الشقة في النهاية لمسؤول في محكمة طهران الثورية باعها بدوره خلال شهر لجني ربح سريع. وباعت ستاد لاحقا ثلاث شقق أخرى تخص ابنيها الآخرين وزوجها الراحل.

وفي خريف عام 1993 غادرت وحدة الحق إيران في هدوء دون أن تخبر سوى بضعة أصدقاء وأقارب. ولم تدرك سلطات ستاد إلا بعد ست سنوات أنها لم تعد تقيم في شقتها التي كانت قد أجزتها.

وفي خطاب في نوفمبر تشرين الثاني 1999 عرضت ستاد عليها أن تبيعها شقتها بخمسة. ورفضت فطالبها ستاد بعد ذلك بأن تدفع إيجارا للوحدة ورفضت كذلك. وباعت الهيئة الشقة في نهاية الأمر.

وقالت وحدة الحق إنها اتصلت هاتفيا بالمشتري الجديد وقالت له "هذا عقاري وعقار أسرتي أقيم بدمي ودم زوجي." وأضافت أنه عرض عليها بعض المال فرفضت كمسألة مبدأ.

ويبدو المبنى الآن خاليا إلا من نشاط تجاري في أحد الطوابق السفلى. وقال تجار في الحي إن ملكية العقار الحالية غير واضحة وقد يكون تحت سيطرة مؤسسة إسلامية.

وفي الطابق العلوي حيث كانت وحدة الحق تقيم يوما بدت معظم النوافذ محطمة.

(شارك في التغطية حميرة باموك في أنقرة. إعداد عمر خليل للنشرة العربية - تحرير منير البويطي)

الجزء الثاني: بطل وطني: كيف أصبحت ستاد مؤسسة تجارية عملاقة

